

الوقاية من المخدرات في المؤسسة التربوية كما بدركها المدرسون والمستشارون التربويون

دراسة ميدانية في ثانويات مدينة الجلفة

ملخص:

إن المخدرات تعتبر من أخطر الظواهر تأثيرا على الفرد وعلى المجتمع، وتعد قضية تشترك فيها العديد من الجهات والأطراف، نظرا لما تشكله من خطر على الأمن الوطني وعلى هدم شخصية الفرد وكذا كعامل يؤدي إلى التخلف يشتمل أنواعه في المجتمع، وبالتالي فإن للتربية دور جد مؤثر في تخطي وتجاوز حدة هذه المشكلة، ولعل أهم جهة تربوية يمكنها المساهمة في ذلك هي المدرسة، نظرا لما يمكن أن تلعبه من دور وقائي وعلاجي لمشكلة المخدرات وتعاطيها والإدمان عليها.

الأستاذة. خالدي خيرة.
قسم علم النفس وعلوم التربية.
جامعة الجلفة.

مقدمة:

يعتبر موضوع المخدرات والإدمان من أهم وأخطر المواضيع التي تتطلب بحثا وتنقيبا في عصرنا، حيث تنتشر هذه الظاهرة في معظم دول العالم على اختلاف أوضاعها سواء كانت بلدانا متقدمة أو بلدانا في طريق النمو، والمشكل أن هذه الظاهرة في تنامي كما أوضحته العديد من الدراسات على رغم الجهود التي تبذلها الدول في محاربتها، محاربة تهرّبها المتاجرة بها وكذا تعاطيها.

وإذا كان علاج إدمان المخدرات يستغرق وقتا طويلا ومجهودا كبيرا وتخلله خيبات أمل وفشل، فإن أفضل حماية من هذه الآفة إلى حد الآن هي الوقاية وذلك بشهادة كل المهتمين والفاعلين والمتخصصين في ميدان البحث في موضوع المخدرات، وفي هذا الاتجاه يذكر سويّف أن ميدان التعاطي من أنسب الميادين للأخذ بهذا التوجه أي الوقاية، فخير للدولة وللمواطنين مائة مرة أن يبادروا إلى اتخاذ إجراءات وقائية في هذا الميدان بكل ما استطاعوا من جهد وإنفاق عن أن ينتظروا حتى تبرز معالم

مشكلة التعاطي والإدمان في عقر دارهم لبيدوا بعد ذلك خطوات العلاج (سويف:1996).

ومن جهة أخرى بينت العديد من الدراسات أن ميدان التربية والتعليم هو الميدان الأرحب لفعل أي تغيير اجتماعي وأن هذا الميدان هو الأقدر على مواجهة الأمراض والآفات التي تحدق بأفراده كانتشار المخدرات مثلاً.

ويمكن القول إذن أن مصدر الوقاية لا يكمن في القوانين والأنظمة بقدر ما يكمن في تربية الفرد وتوعيته و الاهتمام به، وتقوم التربية بدور مهم في المجتمعات المعاصرة، فهي التي تحدد معالم شخصية الفرد في إطار ثقافة مجتمعه، وهي التي تكسبه من خلال التنشئة صفة الإنسانية بعد تشكيل سلوكه بواسطة بعض المؤسسات والوسائط التربوية كالمدسة والأسرة والمسجد وجماعة الأقران، والأندية ووسائل الإعلام.

ولكل مؤسسة من المؤسسات المذكورة دور تؤديه كوسط تربوي بحيث تتكامل جهودها من أجل تحقيق التكامل في عملية التربية بما يُعوّد النشء سلوكيات يرتضيها المجتمع، وتزوده بالمعايير والاتجاهات والقيم التي تحقق له التفاعل بنجاح مع المواقف الحياتية المختلفة وتعميق فهمه بأدواره الاجتماعية، ومن أجل هذا كان التنسيق والتعاون بين هذه الوسائط التربوية هو الهدف الأسمى الذي ينشده المجتمع لتحقيق تكامل تربية النشء، ويصبح ذلك التعاون انطلاقة لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع العربي والإسلامي، وتحقيق التعايش الإيجابي مع المجتمع الدولي. (متولي: 2004).

إن عملية الوقاية في الواقع يمكن أن تنطلق من جهات رئيسية هي التي ذكرناها. ومن المعروف أن المدرسة تأتي بعد الأسرة في القيام بتنشئة النشء وأن وظيفتها لم تعد مقصورة على تلقين المعلومة للطلبة أو تعليمهم الكتابة والقراءة والحساب فحسب، بل المدرسة في المنظور التربوي الحديث هي قبل كل شيء مؤسسة تربوية تعنى بتنمية شخصية الطلاب من كل الجوانب، فانتقلت المدرسة بموجب هذه النظرة من دورها التقليدي كما ذكرنا إلى دور أكثر فعالية وتفاعل مع المجتمع و مراعاة متطلباته ومسايرته وكذا المساهمة في معالجة ما يعاني منه من اضطرابات. ومع التطورات التقنية الحديثة أصبحت وسائل الإعلام وتقنية المعلومات تستخدم في صلب العملية التربوية،

واستخدام المعلم للوسائط المتعددة وشبكة المعلومات الدولية في إعداد الخبرات التعليمية وتوصيلها للطلاب، وأصبح التعليم عن بعد، والتعلم الإلكتروني، والجامعة الافتراضية، والمواقع التعليمية مجالات مهمة تعتمد عليها المؤسسة التعليمية. (أحمد، 2001)؛ فهذا كله قد يوظف لصالح الفرد وفي جميع الجوانب، فالمنتظر إذن من المدرسة من خلال ما تملكه من طاقات فكرية ووسائل اتصال أن توظفها لفائدة طلابها خاصة و أفراد المجتمع عامة.

ويلخص النحلاوي (1403) وظائف المدرسة اليوم في توسيع آفاق الناشئ وزيادة خبراته، بنقل التراث الثقافي والتوجيه وتنسيق الجهود التربوية المختلفة، وتكملة مهمة المنزل التربوية.

وفي نفس الاتجاه يذكر الطيطي وآخرون (2002) أن ميدان التربية والتعليم هو الأجدى لفعل أي تغيير في حياة الأمم و المجتمعات و مواجهة الأخطار و الأمراض التي قد تحدث بأفراده كانتشار المخدرات والإدمان عليها ذلك أنه هو المعنى والمقصود الأول لمواجهة أي تغيير يحدث.

إلا أن الملفت للانتباه هو أن المدرسة أصبحت مكاناً للتعاطي ومصدر للتعرف على هذه المواد المخدرة بين طلابها، حيث أشارت نتائج الدراسة التي أجريت على طلبة وطالبات المدارس في الإمارات حول ظاهرة استنشاق الغازات والمواد المخدرة إلى أن 92% من أفراد العينة هم من الذين في سن (10-19) سنة، وفي إجابتهم على سؤال عن مصدر تعرفهم على هذه المواد، كان جوابهم من أهم مصادرها: المعارف والأصدقاء والزملاء في الفصل. (ناصر: 1985).

وبالتالي أصبح من الملح ومن الضروري أن تؤدي المدرسة دورها في الوقاية والعلاج من الظاهرة من خلال الوظائف التي تقوم بها، فمن خلال المناهج والمواد المقررة مثلاً يمكن أن يدرس الطالب آثار تعاطي المخدرات وانعكاساتها المختلفة على الحالة الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وغيرها على الفرد والمجتمع؛ وللمدرسة دور هام كذلك في التوعية، فعن طريق لجان مجلس الأولياء وغيرها تتم توعية أفراد المجتمع بأضرار المخدرات، وكيفية مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي تنتشر

في المجتمع بصورة مخيفة، وكذلك يمكن للمدرسة محاربة المخدرات من خلال عمل جماعات النشاط المختلفة التي تثبت نشاطها بين الطلبة.

ويمكن للإذاعة المدرسية والصحافة المدرسية إذا كانت موجودة عمل لوحات فنية تعبر عن مساوئ المخدرات وآثارها، وكذلك عمل مجلات ونشرات دورية وغير دورية تحت على محاربة هذه المخدرات وتساهم في علاج هذه الظاهرة. كذلك عمل مسابقات للطلبة حول هذه الظاهرة بهدف تزويد ثقافتهم من خلال البحث عن المعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة وطرق علاجها. (إدارة الثقافة: 2003).

إلا أن هناك احترازا فيما يتعلق بالوقاية المطلقة من المخدرات حيث بينت دراسات عديدة كما ذكر سويف (1996) أن هناك ارتباطا قويا بين تعرض الشخص لكل ما يتعلق بالمخدرات (سواء سماع أو رؤية ...) وارتفاع احتمالات أن يتحول هو نفسه إلى متعاطي لهذه المخدرات ويبدأ في الرغبة في التجريب أي أن مخاطبتك للجماعات التي لا تحتاج إلى برامج وقاية قد تكون لدى البعض من أفرادها حب الاستطلاع الذي يدفعهم إلى الاقتراب من موضوع التعاطي والمتعاطين وربما وصل الاقتراب ببعضهم إلى التجريب الذي لا تحمد عقباه، فإذا توجيه الخطاب لمن لا يحتاجه قد يأتي بعكس المرجو منه تماما.

الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالموضوع فقد بينت العديد منها محدودية الاهتمام بالأبعاد التربوية ودور المؤسسة التعليمية (ثانويات، جامعات...) في نشر الوعي بأخطار المخدرات وتبيان الطرق المجدية للوقاية منها، ومن بين الدراسات المطلع عليها والتي أوضحت ذلك الدراسة التي قادها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والمجلس القومي لمكافحة الإدمان والتعاطي لرصد الأبحاث التي عالجتها المخدرات خلال أربعة سنوات في جمهورية مصر العربية، بيت هذه الدراسة أن هناك ضعفا في معالجة هذا الموضوع من خلال المؤسسات التعليمية مقارنة بالمؤسسات الأخرى حيث لم تتجاوز ما نسبته 7،8 من مجموع الدراسات الاجتماعية التي عُنيت بالظاهرة، وخلصت الدراسة إلى التوصية بأن هناك حاجة لمزيد من الدراسات

والبحوث العلمية لزيادة فعالية دور المؤسسات التربوية وعلى رأسها المدارس والجامعات للوقاية من المخدرات.

دراسة رستم (1993): بعنوان التخطيط التربوي لمواجهة ظاهرة الإدمان لدى طلبة مرحلة التعليم قبل الجامعي، قدمت هذه الدراسة في المؤتمر العلمي حول الإدمان والتنمية في شين الكوم جامعة المنوفية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإجراءات التخطيطية التي يجب على المؤسسة التربوية اتخاذها لمواجهة ظاهرة الإدمان لمرحلة التعميم قبل الجامعي، استخدم الباحث المقابلة المقننة وشبه المقننة على عينة من موجهي التربية الاجتماعية ومن الباحثين بالمركز القومي للبحوث التربوية ومن وكلاء الوزارة ومستشاري المواد الدراسية بوزارة التربية والتعليم، وبلغ إجمال أفراد العينة 90 فردا.

نتائج دراسة رستم: لإدخال برامج للوقاية من أخطار المخدرات ضمن المقررات الدراسية توصلت الدراسة إلى وجود اتجاهين:

-أحدهما يرفض تدريس مشكلة المخدرات ضمن المقررات الدراسية، بينما يفضل الاتجاه الآخر تدريسها، وأن نسبة 97% من العينة أشارت إلى أهمية تضمين خطط الأنشطة التربوية برامج تسهم في الوقاية من تعاطي المخدرات، ورأت نسبة 92% أن يتم تضمين المناهج أنشطة مصاحبة للوقاية من تعاطي المخدرات. (رستم ، 1993).

دراسة عبد الناصر (1994): بعنوان دور التعليم الثانوي في مواجهة مشكلة المخدرات، أجريت هذه الدراسة في محافظة أسيوط في صعيد مصر، هدفت على التعرف على مدى إمكانية التعليم الثانوي في مواجهة مشكلة المخدرات والعوامل التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات بين طلاب المدارس الثانوية الفنية وأنواع المخدرات الشائع استخدامها بين هؤلاء الطلبة. تكونت عينة الدراسة من 1193 فردا، طلابا في المدارس الثانوية بمحافظات أسيوط، وتكونت أداة البحث من استبيانين أحدهما للطلبة والآخر للمعلمين والإداريين في الثانويات.

نتائج دراسة عبد الناصر: أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث والمعرفة بالمخدرات وتجربتها، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة

بين تعاطي المخدرات والدراية والمعرفة بما وتجربتها وبين انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسر الطلاب.

أهداف الدراسة وأهميتها:

1/ تهدف الدراسة إلى توضيح طرق الوقاية التي يمكن للمؤسسة التربوية أن تتبعها للمساهمة في مكافحة المخدرات وهذا وفق ما يراه المدرسون والمستشارون التربويون.

2/ التمكن من معرفة الدور التكاملي أو تنسيقي الذي يمكن إتباعه أو القيام به للوقاية من المخدرات.

3/ معرفة المعوقات التي تحول دون تحقيق الدور الوقائي من المخدرات للمؤسسة التعليمية.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الموضوع من الأسباب التالية:

- إن ظاهرة المخدرات تستهدف في معظم الأحوال فئة الشباب وصغار السن، لذا فهي من العوامل المعطلة لعملية النمو والتطور لأي مجتمع لأنها تفشل قدرات المدمنين وتبعاً لذلك يصبحون عاجزين عن المشاركة الإيجابية في بناء وتطور مجتمعاتهم وكل هذا يؤدي إلى التخلف بشتى أنواعه.

- إن تنشئة الطالب داخل المدرسة لها الأثر الكبير والبالغ فيما يكسبه من قيم واتجاهات فكرية ولها الأثر الكبير في تطوير شخصيته.

كما تكمن أهمية الدراسة من أهمية مكافحة المخدرات حيث تعتبر هذه الأخيرة، كما بينه العديد من الدراسات، أنها من أخطر الظواهر على الفرد (عقليا وجسميا ونفسيا...) وعلى المجتمع ككل (ارتكاب أفعال غير أخلاقية، سلوكيات المدمن غالبا ما تكون خارقة للقانون...).

إشكالية الدراسة:

تحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

1/ ما هي الإستراتيجيات التي يمكن على المدرسة إتباعها للوقاية من المخدرات وهذا وفق ما يراه المدرسون و المستشارون ؟

2/ ما هي المعوقات التي يراها المدرسون و المستشارون على أنها تحد من فاعلية دور المؤسسة التربوية في الوقاية من المخدرات ؟

تحديد مصطلحات الدراسة:

المخدرات لغة :

مشتقة من الخدر .. وهو ستر يُمد للجارية في ناحية البيت، والمخدر والخدر: الظلمة، والخدرة: الظلمة الشديدة، والخادر: الكسلان، والخدر من الشراب والدواء: فتور يعتري الشارب وضعف. (لسان العرب: 4، 232)

أما المخدرات اصطلاحاً :

فلم نجد تعريفاً عاماً جامعاً يتفق عليه العلماء المتخصصون، بحيث يوضح مفهوم المواد المخدرة بوضوح وجلاء، وإن كان هناك مجموعة من التعريفات الاصطلاحية للمخدرات، حيث عرفت المخدرات بأنها:

-المادة التي يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدير كلي أو جزئي مع فقد الوعي أو دونه، وتعطي هذه المادة شعوراً كاذباً بالنشوة والسعادة، مع الهروب من عالم الواقع إلى عالم الخيال.

-هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على جواهر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود والإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسماً ونفسياً واجتماعياً.

-هي كل مادة تؤدي إلى افتقاد قدره الإحساس لما يدور حول الشخص المتناول لهذه المادة أو إلى النعاس، وأحياناً إلى النوم لاحتواء هذه المادة على جواهر مضعفة أو مسكنة أو منبهة، وإذا تعاطاها الشخص بغير استشارة الطبيب المختص أضرت جسمياً ونفسياً اجتماعياً (الخطيب:1990).

ويعرفها البعض من خلال زاويتين كالتالي:

هي كل مادة تعمل على تعطيل أو تغيير الإحساس في الجهاز العصبي لدى الإنسان أو الحيوان، وذلك من الناحية الطبية، أما الناحية الشرعية: فهي كل مادة تقود الإنسان إلى الإدمان وتؤثر بصورة أو بأخرى على الجهاز العصبي. (المغربي:1971)

ويعرفها بعض الباحثين كذلك من خلال زاويتين مختلفتين: إحداهما علمية،
والأخرى قانونية، كالتالي:

علمياً: المخدر هو مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم، أو غياب الوعي المصحوب
بتسكين الألم.

وقانونياً: المخدرات هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان، وتسمم الجهاز العصبي،
ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، ولا تستعمل إلا
بواسطة من يرخص لهم ذلك. (عصام:1984). وأشهر أنواعها الحشيش والأفيون
والمورفين والهروين والكوكايين والقات... وغيرها.

الوقاية: في الاصطلاح: المقصود بالوقاية الإشارة إلى أي فعل مخطط نقوم به تحسباً
لظهور مشكلة معينة أو مضاعفات لمشكلة كانت قائمة أصلاً وذلك بغرض الإعاقة
الجزئية أو الكاملة للمشكلة أو لمضاعفتها أو للمشكلة والمضاعفات معاً.
(سويف:1996)

ونعرّف الوقاية في هذا البحث على أنها مجموعة من التدابير والتعليمات التي
تأخذ من طرف مؤسسة (المؤسسة التربوية) لمحاربة ظهور وتطوّر بعض الأمراض
والآفات الاجتماعية.

وتتفق منشورات منظمة الصحة العالمية (290)، Arif and Vertermeyer 1988
وهيئة الأمم المتحدة (1988) على التفرقة بين ثلاث
مستويات لإجراءات الوقاية (سويف:1996):

1. الوقاية الأولية: وهي تسعى من خلال التربية والإعلام والدعاية إلى منع ظهور
ووقوع الأمراض أو السلوكات أو الآفات الاجتماعية أصلاً مثل المخدرات.

2. الوقائية الثانوية: وهي تسعى من خلال التشخيص المبكر وعلاج الاضطرابات
والسلوكات المرضية الأولى إلى منع هذه الأمراض أو الآفات.

3. الوقاية الثلاثية: هنا يكون المرض أو الاضطراب قد ظهر من خلال هذا النوع من
الوقاية يحاول العاملون في هذا المجال تحديد وحصر أخطار ومآل هذه الأمراض والآفات
وذلك بوضع أنواع العلاج الفعّال حتى يتمّ معالجة ثم القضاء على هذه الأمراض.

إجراءات الدراسة:

تضمنت إجراءات الدراسة جانبين أساسيين من الدراسات الميدانية لمعرفة طرق الوقاية من المخدرات داخل المؤسسة التربوية كما يراها المدرسون والمستشارون التربويون وتمثل ذلك فيما يلي:

أ/ عينة الدراسة: شملت عينة الدراسة 50 أستاذا من المدارس الثانوية أخذت عشوائيا من بين الثانويات المتواجدة في المدينة. و 20 مساعد مستشار تربوي من هذه الثانويات.

ب/ أداة الدراسة: عمدنا لتحقيق أهداف الدراسة إلى إعداد استمارة بحث شملت بيانات شخصية للعينة و 15 سؤالا حول ما يراه هؤلاء من وقاية من المخدرات داخل المؤسسة التربوية سواء على مستوى المناهج، على مستوى المعلم أو على مستوى المدرسة ككل واقتراحات أخرى وما يراه كذلك من معوقات تعترض مسار هذه الوقاية.

نتائج الدراسة :

-على ضوء أسئلة الدراسة و انطلاقا من أجوبة أفراد العينة عنها واعتمادا على النسب المئوية والتكرارات كانت الفروق دالة إحصائيا في مستوى 0,05 باستعمال ك² للدلالة الإحصائية بالنسبة للسؤال الأول وغير دالة بالنسبة للسؤال الثاني، وهذا كالتالي:

1/-الجواب عن السؤال الأول:

-اقترح المستشارون التربويون بالدرجة الأولى للوقاية من المخدرات ما يلي:

- 1/ توعية الأولياء خاصة عن طريق الإعلام (تلفاز، إذاعة محلية خاصة).
- 2/ توعية الأولياء عن طريق المؤسسات التربوية وهذا بمساعدة وإذن الجهة الوصية (مديرية التربية). وهذا ما وصلت إليه دراسة ناصر (1991) إذ تؤكد على أهمية هذا الجانب في الوقاية، حيث أنها أظهرت أن من أهم الأسباب المؤدية إلى التعاطي تتمثل في تقصير بعض المسؤولين من المؤسسات الاجتماعية مثل المدرسة والجامعة وغير ذلك في دورهم تجاه التحذير من تعاطي المخدرات وكشف أضرارها.

3/ وافترحت عينة المستشارين بالدرجة الثالثة التصدي للتسرب المدرسي والغياب غير المبرر.

وبالفعل فإن القطاع لا زال يعاني من ظاهرة التسرب وارتفاعها وخاصة بين طلبة المرحلة الإعدادية والثانوية التي يضطر فيها الكثير من الطلبة ترك مقاعدهم الدراسية والبحث عن مصدر رزق يواجهون به الوضع الاقتصادي السيئ، فيصطدم هؤلاء المتسربون في أغلب الأحيان بواقع البطالة وشم الانحراف والجنوح!

كما بينت دراسة ثابت (1984) في الإمارات بالإضافة إلى ما سبق استمرار نسبة الأمية المرتفعة التي لم يجد الجهاز التعليمي في كل الدول الخليجية حلاً جذرياً لها بالرغم من تاريخ التعليم الطويل في المنطقة! ولوحظ من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت لنفس الباحث على طلبة المدارس في الإمارات وقطر وكما لوحظ أيضاً في البحرين والكويت أن الأغلبية العظمى من المدمنين على المخدرات ومتعاطيها هم من طلبة المرحلة الإعدادية والثانوية أو من هم تركوا الدراسة في هاتين المرحلتين بالإضافة إلى عاطلين عن العمل.

-بينما اقترحت عينة المدرسين بنسبة 90% وبالدرجة الأولى للوقاية من المخدرات:

1/ تكوين المعلمين و توعيتهم بكل ما يتعلق بالمخدر أنواعه ، علاماته ... الخ.
2/ وبالدرجة الثانية اقترحت عينة الدراسة وبنسبة 60% الوقاية من خلال المناهج والمواد المقررة (مثل أن يدرس الطالب آثار تعاطي المخدرات وانعكاساتها المختلفة على الحالة الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والدينية وغيرها للفرد والمجتمع) و40% من هذه العينة ترفض ذلك. وهذه النتيجة قريبة من نتيجة رستم (1993) إذ توصلت الدراسة إلى وجود اتجاهين:

-أحدهما يرفض تدريس مشكلة المخدرات ضمن المقررات الدراسية، بينما يفضل الاتجاه الآخر تدريسها.

3/ وبالدرجة الثالثة اقترحت عينة المدرسين وبنسبة 52% الوقاية عن طريق توعية التلاميذ بمخاطر المخدرات وغرس القيم الأخلاقية الإسلامية لديهم. وبالفعل فقد

أظهرت العديد من الدراسات في البلاد العربية أن من بين أهم أسباب التعاطي التي ليست لها علاقة بالأسرة ما يلي:

- غياب القيم الأخلاقية الإسلامية.

- وجود الفراغ الروحي "الغفلة عن الصلة بالله" في المجتمع بصفة عامة.

- عدم توافر الوعي الاجتماعي الكامل بالأضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات.

- عدم استخدام وسائل الإعلام لدرجة كافية في مكافحة المخدرات.

- انتشار المخدرات في المجتمع المحيط بالشباب.

- عدم تطهير البيئة الاجتماعية من عوامل الانحراف وتعاطي المخدرات.

- غياب جماعة الرفاق الصالحين.

- غياب وسائل الترويح المناسبة والمهادنة في البيئة الاجتماعية المحيطة .

- وجود الإغراءات من مروجي المخدرات بوضع مسميات جذابة لها. (البراك: 1991)

2/- وللجواب عن السؤال الثاني فقد رتب المستشارون المعوقات كالتالي:

1/ جهل المسؤولين بمواصفات المخدرات وعلامات التعاطي.

2/ عدم تشجيع الجهة الوصية وغياب التعليمات من أجل الوقاية.

3/ الجهل بمدى تواجد الظاهرة.

- كما رتب المدرسون المعوقات كالتالي :

1/ جهل المسؤولين بمواصفات المخدرات وعلامات التعاطي.

2/ الجهل بمدى تواجد الظاهرة.

3/ عدم تشجيع الجهة الوصية وغياب التعليمات من أجل الوقاية. (السياسة التربوية)

يلاحظ أن أهم المعوقات التي يراها المستشارون والمدرسون هي نفسها تقريبا،

بالتالي تظهر أهمية الاهتمام بالظاهرة من طرف الجهة الوصية سواء من ناحية توعية

الطاقم التربوي أو من ناحية السماح بقيام بندوات واجتماعات... الخ في إطار محاربة

المخدرات، وكذا إدراج التحذير من مخاطر المخدر عن طريق المناهج.

الخلاصة و الاقتراحات: انطلاقاً مما سبق يتضح ما يلي:

كل المسؤولين سواء كانوا مستشارين أو مدرسين يؤكدون على تكوين الكبار في مجال المخدرات بالدرجة الأولى وتوعية التلاميذ بمخاطر هذه الظاهرة ثانياً. وركز المستشارون على توعية الآباء كذلك بمخاطر هذه الظاهرة عن طريق الإعلام وعن طريق المؤسسة التربوية، ومحاربة التسرب وكذا متابعة الغيابات. ورأى المدرسون أن الوقاية تتم خاصة عن طريق غرس القيم الأخلاقية المنبثقة من التربية الإسلامية لدى التلاميذ.

ولذا نقترح :

- تأهيل المستشارين والمدرسين والعاملين في مجال التوجيه والإرشاد في المؤسسات التعليمية بما يمكنهم من معرفة كل شيء عن المخدرات وطريق التعامل مع السلوك السليبي للطلاب.

- تضمين المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة مفاهيم خاصة عن المخدرات وأضرارها وأساليب الوقاية من تعاطيها وفق خطة منهجية واضحة، وضرورة اهتمام وسائل الإعلام بالآثار الصحية والنفسية والاجتماعية للمخدرات.

- عمل فحوصات طبية لطلاب المدارس، حيث أن إجراء فحوصات طبية وتحاليل لكافة تلاميذ المدارس الثانوية والتأكد من خلوهم من أي مواد مخدرة والتعرف على من اقترف طريق الإدمان، له أهمية قصوى، وذلك بهدف اكتشاف الحالات مبكراً وعلاجها، حيث إن هذه السن قد أكدت على خطورتها العديد من الدراسات كما رأينا، وأنها السن التي يبدأ من عندها الإدمان.

- التوعية ضد أخطار المخدرات والإدمان في جميع مراحل التعليم، مع إعطاء بعض الحقائق عنها بصورة تتناسب مع كل مرحلة تعليمية من مراحل التعليم (لكي لا نقع في العكس) مثل عقد ندوات بالمدارس والمعاهد والجامعات للتوعية بمخاطر الإدمان.

- تنظيم مسابقات بين الطلاب للتوعية بأضرار المخدرات والإدمان عليها من خلال البحوث والمقالات والرسوم مثلاً ثم تكريمهم لزيادة الوعي والاطلاع.

-توعية أولياء أمور التلاميذ بأضرار المخدرات من خلال النشرات والملصقات والكتيبات المطويات وكذلك الندوات والمحاضرات.

-تزويد المدارس بأخصائيين نفسيين قادرين على استيعاب طاقات التلاميذ في هذه المراحل العمرية الحرجة (المراهقة) وتوجيهها الوجهة السليمة والبناءة.

-مواجهة التسرب والهروب أثناء الحصة وكذا الغيابات غير المبررة من المدرسة لما لها من نتائج وخيمة.

*وأخيرا نقول أن الوقاية من المخدرات ليست قضية المدرسة وحدها بل هي قضية أمن وطني تتطلب تضافر الجهود بين كل المؤسسات المعنية لوضع خطة شاملة وبرنامج متكامل للقضاء على هذه الظاهرة ومكافحتها.

المراجع :

1/ أحمد، أحمد جوهر (2004م). الإعلام الإلكتروني: واقع وآفاق، مصر، المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع.

2/ ابن منظور: لسان العرب، المجلد الرابع، ص 232.

3/ إيناس محمد عبد الناصر (1994م). دور التعليم الثانوي في مواجهة المخدرات. دراسة ميدانية على محتفظة أسيوط. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة أسيوط.

4/ إدارة الثقافة الإسلامية (2003م). قطاع الشؤون الثقافية ظاهرة تعاطي المخدرات الأسباب — الآثار — العلاج. الكويت.

5/ رسمي عبد المالك رستم (1993م). التخطيط التربوي لمواجهة ظاهرة الإدمان لدى طلاب مرحلة التعليم قبل الجامعي: ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي حول الإدمان والتنمية شبين الكون، جامعة المنوفية. جمهورية مصر العربية.

6/ سعد المغربي (1971م). ظاهرة تعاطي المخدرات: تعريفها — نبذة تاريخية عنها، بحث مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات، الفترة ما بين 04-10، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، القاهرة، ص 15.

- 7/ عبد الرحمن مصيقر (1985م). الشباب والمخدرات في دول الخليج العربي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، ص 129-143.
- 8/ عبد الرحمن النحلاوي (1982م). أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع، ط2، دار الفكر، ص134.
- 9/ عصام أحمد محمد (1983م). جرائم المخدرات فقهاً وقضاءً، القاهرة، د.ن، ص16.
- 10/ مدحت عبد الحميد أبو زيد (2003م). لهفة الإدمان: تشخيصها وعلاجها، دار المعرفة العلمية.
- 11/ محمد الخطيب (1990م). حكم تناول المخدرات والمفترات، مجلة الهداية، وزارة العدل والشئون الإسلامية، البحرين، العدد152، ص13.
- 12/ محمد الطيطي وآخرون (2002م). المدخل إلى التربية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن. ص 213-215.
- 13/ متولي، مصطفى محمد (2004م). مدخل إلى تاريخ التربية الإسلامية، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.
- 14/ مركز الأهرام للترجمة والنشر (1989م). كارثة الإدمان، تحرير إبراهيم نافع، القاهرة، ص23.
- 15/ مصطفى سويف (1996م). المخدرات و المجتمع -نظرة تكاملية، عالم المعرفة الكويت. العدد 205.
- 16/ نجوى فوال (2002م). ظاهرة المخدرات في مصر دراسة توثيقية تحليلية للبحوث و الدراسات الاجتماعية. ط1. القاهرة.
- 17/ ناصر ثابت (1984م). المخدرات وظاهرة استنشاق الغازات -دراسة ميدانية في دولة الإمارات - كلية الآداب - جامعة الإمارات العربية المتحدة. نشرة الجامعة.
- 18/ ناصر علي البراك (1991م). دور الأسرة في الوقاية من تعاطي الأحداث للمخدرات من منظور التربية الإسلامية في السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ص 61.